

العالم الثالث وظاهرة التخلف

الدكتور عبد الغفور
بالريسول



IV

الأسباب الخارجية للتخلف

1. التبعية الاقتصادية و الديون الخارجية و مشكلة التكيف الهيكلي

إن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في دول العالم الثالث غير مريح و لا يبشر بمستقبل أفضل، و قد تدهور خلال الثمانينات من القرن العشرين حيث كفت مناطق بأسرها عن النمو فقد تراجع نصيب الفرد من الناتج، و في بداية التسعينات ظل الدخل الحقيقي راكدا في مجموع بلدان العالم الثالث بل بلغ هذا التراجع 6,4 في المائة في سنتين

بالنسبة للشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

لقد أصبحت دول العالم الثالث ضحية للنظام العالمي الجديد بدلا من أن تكون المستفيد منه، فافتصادها هش و يعتمد على اقتصاد دول الشمال الغنية مما يجعله عرضة للتغيرات الاقتصادية التي تحدث في العالم و التي لا يمكن لهذه الدول المتخلفة أن تتحكم فيها.

و لعل أهم المعوقات و الصعوبات التي تعترض انتعاش اقتصاد دول الجنوب يتمثل في الديون الخارجية التي أصبحت عبئا ثقيلا يزرح تحته اقتصادها الهزيل أصلا. و إذا دققنا في المعاملات المالية بين دول الجنوب الفقير و دول الشمال الغنية، سنجد أن هناك تدفقا للمال من الجنوب نحو الشمال، فقد تفوق فوائد الديون التي تدفعها دول الجنوب في بعض السنوات مقدار كل المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة. أي أن العالم الثالث بما فيه إفريقيا هو الذي يساعد اليوم البلدان الغنية. بما يؤدي إليه من تراجع كل تصنيع طموح أو تنمية حقيقية. و من هذا الباب يدخل التكيف الهيكلي برعاية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. والمقصود هنا هو

خفض قيمة العملة و إلغاء تدابير الحماية الجمركية و تقليص دور الدولة أي تقليص الإنفاق العام و القطاع العام. غير أن الاقتصاد العالمي باعتباره اقتصادا هيراركيًا يؤدي إلى استنتاج لا مفر منه : التكيف الهيكلي لا يقدم إمكانًا حقيقيا للتنمية.

2. التدهور العالمي للبيئة

و إذا تساءلنا الآن من الذي دمر البيئة وأضر بنوعيه الحياة على كوكبنا؟ و من الذي استنزف موارد الطبيعة و لوث هواءها و مياهها و تربتها؟ هل هم سكان العالم الثالث الذين يتكاثرون بمعدلات أكبر من غيرهم في مناطق المعمورة الأخرى، أم الدول الصناعية بسياساتها الاقتصادية الشرسة؟

طبعًا سنجد أن العالم الثالث يتحمل قسطًا من المسؤولية كما ذكرنا سابقًا، إلا أن نمط الإنتاج الرأسمالي الذي كانت له السيادة في العالم كان هو المسؤول الأول، فقد حكمته معايير السوق و الأناية و الربحية الضيقة، و قد وجد هذا النمط أرضية خصبة في دول العالم المتخلف حيث الأنظمة القمعية و العميلة، فكان هذا الأخير ضحية لذلك.

إن العالم يسكنه حاليًا 6 ملايين من البشر تعيش الأقلية

الغنية التي تمثل ما يقرب من 20 في المائة من إجمال السكان في بلاد الشمال الصناعية تحصل على 80 في المائة من الناتج القومي العالمي، و تستهلك 70 في المائة من موارد الطاقة في كوكبنا و 75 في المائة من معادنه و 85 في المائة من أخشابها، و أن التكنولوجيا التي قامت على اعتبارات الربح و التي طورها الغرب الصناعي و ما خلفته من منتجات جديدة كان السبب الرئيسي في تلويث البيئة العالمية. و قد يبدو لنا اختلال التوازن جد واضحًا في البيئة الاجتماعية العالمية إذا تفحصنا السفاهة الشديدة في الاستهلاك التي تميزت به نوعية الحياة من دول الشمال، فما يتناوله المواطن الأمريكي من طعام يزيد ثلاثين مرة على ما يتكلفه إطعام المواطن الهندي، و أن طفلًا واحدًا في الشمال يستهلك قدر ما يستهلك 125 طفلًا في الجنوب الفقير.

و الدول الصناعية تنادي بالحفاظ على البيئة و تسعى لتحسينها لديها، و في نداءها هذا و سعيها هذا ترتكب جريمة إلقاء النفايات السامة و الخطيرة في بلدان العالم الثالث، مستغلة فقر و تخلف هذه البلدان حيث تضطر الأنظمة الحاكمة في هذه البلدان إلى قبول دفن النفايات السامة و

المشعة في أراضيها لقاء حفنة من الدولارات، إما للوفاء بأعباء الديون و تأمين الحد الأدنى الضروري للواردات، و إما لأغراض شخصية محضة.

كما أن تصرفات بعض الدول في المؤتمرات العالمية للبيئة تتسم بكثير من الأنانية تجاه مشاكل البيئة العالمية ، حيث تدافع هذه الدول عن سياستها الوطنية و مصالحها الداخلية حتى إذا تعارضت مع مصالح البيئة العالمية. فالولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية ، و هم أغنى دول العالم و أكثرها تلويثا للبيئة، كانت دائما تعيق تنفيذ عدة قرارات في المؤتمرات البيئية العالمية بدعوى أنها قد تؤثر على دخل بعض شركاتها أو على طريقة حياة مواطنيها.

3. مخلفات الاستعمار وعقدة المتآمر الأزلي

لاشك أن الاستعمار قد خلف وراءه عدة مشاكل أنهكت جهد الدول التي كانت تنن تحت وطأته من الخروج و التخلص منها، فالنزاعات الإثنية و القطرية و الحروب المدمنة و الأهلية كلها من مخلفات الاستعمار. كما أن فقدان الهوية و الشخصية و التبعية الاقتصادية و الثقافية جعلت كثيرا من هذه الأمم تتأرجح

في دوامة مستمرة من التمزق و التضارب و فقدان الثقة في النفس. و نتيجة لهذا أصبحت لنا سمة أخرى تشيع على نحو متزايد بين مثقفينا في السنوات الأخيرة و هي سمة الشك الأبدي في كل ما ينتمي إلى الغرب في تلك الكلمة التي تتراكم عليها المعاني السلبية إلى حد يوشك أن يجعلها مرادفة للشيطان، بل لقد تحقق هذا الترادف بالفعل لدى بعض المجتمعات و التيارات المتطرفة في العالم الإسلامي و نحن على وعي تام بوجود تراث طويل من الشك في هذا الغرب الذي أذقنا مرارة الاستعمار، و مازال يسعى إلى فرض هيمنته علينا بشتى الأساليب ، هذا كله معروف، و لا أحد يحتاج أن يدخل حوله في مزايده، و لكن حين يصبح موقفنا الفكري مجرد بحث آلي عن الطريق المضاد للغرب كيفما نسير فيه بكل ما نملك من حماسة. فهنا تصبح تلك ظاهرة مرضية تحتاج إلى وقفة جادة مع النفس.

إن المتأمل لتصورنا الفكري يشعر بأن هناك نوعا من التناسب الطردي بين مدى التخلف في هذه البلدان و خاصة العربية منها و مدى إنكار هذا التخلف. فكلما ازدادت الأوضاع تدهورا في البلدان العربية مثلا ازداد ميلها إلى رفض الاعتراف بهذا التدهور،

و ازدادت شراسة في الهجوم على من يشير إليه، مجرد إشارة، و قد يصل الأمر، في الحالة التي نحن بصدها، إلى حد الخداع الذاتي بأجل معانيه. و من وراء كل هذا تظل فكرة المؤامرة الغربية الأبدية على العرب و الإسلام و العالم الثالث، و هي فكرة أقتننا بها أنفسنا و استرحنا إليها، لأنها تؤدي في حياتنا مجموعة من الوظائف المفيدة: فهي تعفينا من مواجهة عيوبنا و بذل الجهد اللازم من أجل إصلاحها مادمننا على الدوام ضحايا لتلك المؤامرة التي هي الشغل الشاغل، و الهم الأزلي، لذلك العالم الواسع الذي نطلق عليه اسم " الغرب " .

نحن لا نود هنا أن نبرئ الغرب من محاولات السيطرة على العالم، و لكن هذه المحاولات لا تنجح إلا في نقاط الضعف على سطح كوكبنا الأرض. و أحسب أن من أشد مظاهر الضعف أن يستسلم العالم الثالث عامة و الأمة الإسلامية خاصة إلى فكرة المتآمر الأزلي .

4. الهجرة

و أقصد بالهجرة هنا هجرة الطاقة البشرية من العالم الثالث إلى العالم المتقدم تلك الهجرة التي أصفها باستنزاف القوى البشرية، و ما أظن أن أحدا يجادل في أن

القوى الخلاقة، و المبدعة هي التي تتحكم في مسيرة الحياة السياسية و الاجتماعية و أرجو ألا أكون مخطئا إذا اعتقدت بأن تغيير العالم الثالث إلى الأفضل لا يحدث إلا إذا فسح المجال أولا لمختلف الآراء، و هذا يعتبر فسح المجال أيضا لكل العلماء و الباحثين بحيث يستطيعون تطبيق ما اكتسبوه من علم في مختلف الجامعات. و من المؤسف حقا أن عقولا كثيرة وجدت الأبواب مغلقة دونها في هذه البلدان، أو قل وجدت الكثير من العقبات حينما عاد أصحابها إلى العمل في أوطانهم، الأمر الذي اضطرها إلى الهجرة لتعمل في مختلف البلاد الغربية. بهذا تكون قد ضاعت حلقة أخرى من حلقات التدخل المعدل لاختلال التوازن و بها تزداد هوة و آفة التخلف.

5. العولمة

قد يكون للعولمة فوائد كثيرة من الناحية السياسية فهي ليست بالشر المطلق و لا بالخير المطلق، إلا أنها من الناحية الاقتصادية و هي ما تعنيه في آخر المطاف عالمية السوق إنتاجا و استهلاكاً على حد سواء، بهذا تتعارض بالدرجة الأولى مع مفهوم الاقتصاد الوطني، فالشركات متعددة الجنسية تسعى

وراء الربح أولا و أخيرا، و لا
تعنيها مصلحة اقتصاد البلد الذي
تعمل فيه و متطلبات نموه. كما
أنها قد تتعارض مع مبدأ السيادة
الوطنية للدول، فالاقتصاد بات
يضيّق أكثر فأكثر بالحدود
القومية، و يتهمش دور الدولة في
إدارة الاقتصاد الوطني و التحكم
في آلياته، و قد تصبح الدولة بذلك
عاجزة عن مواجهة تقلبات الدورة
الاقتصادية في ضوء انفتاح
الاقتصاد الوطني عالميا.

إن كثير من الدول المتخلفة
لا تستطيع التفاعل مع العولمة في
ظل التأثير الثقافي. و هنا تصبح
مساوئ العولمة الثقافية أكثر
تأثيرا و ضررا من فوائدها. فقد
تؤثر العولمة، خصوصا من خلال
الإعلام و وسائل الاتصالات
الحديثة المتطورة بسرعة قياسية،
سلبا على المجتمعات الوطنية و
على تماسكها و تقاليدها فهي
تنتهك خصوصيات هذه
المجتمعات، و تقتحم خلاياها
الأسرية من خلال أجهزة البث
الفضائي و شركات الإعلام
العالمية و شبكة الإنترنت، ناشرة
قيما و أنماط حياة و سلوكا غريبة
عن هذه المجتمعات، و كلها
وسائل يصعب مراقبتها و الحد من
تدخلها.

ليس من المتوقع أن تتمكن
دول الجنوب الفقيرة من حل

مشاكلها الاجتماعية بسهولة، فلا
شك أن محاكاة نمط الحياة الغربية،
و الإسراف في الاستهلاك لن
يناسب أهل الجنوب، كما أن نقل
تكنولوجيا غير ملائمة من الشمال
إلى الجنوب سيؤدي حتما إلى
اختلال التوازن الاقتصادي و
البيئي و الاجتماعي.

هذه عناصر أعتقد أنها تمثل
الظواهر المصاحبة لاختلال
التوازن في المنظومة الاجتماعية،
خاصة في العالم الثالث، و هي
ظواهر ليس بالضرورة أن تكون
كلها ملازمة لمجتمع معين حتى
يوصف بالتخلف، بل يكفي بعضها
أن يظهر على سطح المجتمع
ليكون ذلك.

إن ما سقته هنا في هذا
المقال ليس إلا نظرا شخصيا
حاولت أن أعرض فيه فكري
بطريقة موضوعية لا أزعم بها
اقتراح مشروع أو حل مشكلة
بقدر ما أحاول بها أن أوجه النظر
إلى المخاطر التي تحلق حولنا. و
لن نستطيع أن نحول دون هذه
المخاطر إلا بإزالة الشقاء علينا، و
لا يزول شقاؤنا إلا بالدعوة إلى
الحرية و إلى التعجيل. أما الحرية
فلا تكون إلا من قيد، و القيد الذي
كان قائما عندما قد ازداد صلابته
على مر العقود، فهو قيد الجهل و
الخرافة في فهم الناس للظواهر و
الأحداث، و هو قيد القبح الذي

تفشى في نفوسنا فلم نعد نستطيع
تقييم الجمال لا في الفن و لا في
الطبيعة، فحرمتنا السياسية،
لأن الجمال و الحرية وجهان
مختلفات لحقيقة واحدة، و هو قيد
المعرفة المنقولة التي تفرض
علينا فرضا بحيث لا يكون أمام
مفكرينا من منافذ التفكير المستقل
إلا الوصف و التعليق و شرح
الشروح، و هو قيد التعصب الذي
أعمى قلوبنا حتى وصفنا الغير
بالغلاة و أي غلو هو يا
تري... غلو يبدأ من شطط التأويل
إلى شطط الفعل تلك الغلو الذي
تراكم على الغلو فأخرج هذا الآخر
من حدود الحياة و النفس التي
حرم الله قتلها إلا بالحق، ثم ضاع
الحق في غلو الغلو و على أيدي

المنحرفين عقلا و روحا فكان ما
كان في أوطاننا قبل أن يكون في
أوطان ما نسموهم أعداؤنا.

و أما التعقيل فهو أن نجعل
احتكامنا إلى العقل دون النزوة و
الهوى منمين قدرتنا على الانتقال
من المحسوس إلى المجرد و من
الخاص إلى العام و من المتغير إلى
المبدأ الثابت و من النتائج إلى
الأسباب.

و أخيرا و ليس آخرا إنها
خواطر ألحت علي أشد الإلحاح فلم
أستطع إلا تدوينها، لعلها تجد إذا
نشرت و لو استجابة بسيطة من
المتقنين لنسمع رأيهم فيها.

الدكتور عبد الغفور بالريسول
كلية العلوم بالجديدة،
ديسمبر 2001